

الاقتصاد البنفسجي: مدخل ثقافي للاقتصاد المستدام

The purple economy: a cultural entry to the sustainable economy

فاتن باشا

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، Faten.Bacha@univ-Biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/17 تاريخ القبول: 2021/05/24 تاريخ النشر: 2023/12/31

Abstract

According to the data provided by UNCTAD in November 2014, the pace of development is still far too slow in the Underdeveloped Countries or the "48 group" most of which are situated in Africa. The UN has admitted that these countries need an economic transformation to save their people from poverty and starvation, which forces a number of suggestions for new economical models and making diversification a basic concept, reviewing the relation between the economy and other sustainability dimensions, and not a temporary purpose limited by the production and consumption circle. Amongst these relations we can find the "economy and culture" also known as "the purple economy" which refers to a strategic consideration of the cultural aspects of the nations to achieve "sustainable development".

Key words: purple economy, cultural economy, sustainable economy.

المخلص:

لا تزال عجلة التنمية تعرف تأخراً مهولاً ضمن ما أحصته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في نوفمبر 2014 بالبلدان الأقل نمواً أو "مجموعة 48"، والتي معظمها في أفريقيا، حيث اعترفت الأمم المتحدة بأن هاته البلدان تحتاج إلى التحول الاقتصادي لانتمثال شعوبها من برائن الفقر. ما يوجب اليوم اقتراح نماذج اقتصادية جديدة، تعيد النظر في العلاقة بين الاقتصاد وأبعاد مستدامة أخرى وتجعل التنويع مبدئاً وأساساً فيها تقوم عليه.. وليس غاية مؤقتة له تنتهي بمجرد انتهاء دائرة الإنتاج والاستهلاك؛ ومن هاته العلاقات: "العلاقة بين الثقافة والاقتصاد" أو ما يعرف اليوم بـ "الاقتصاد البنفسجي" أو "الاقتصاد البنفسجي"، والقائم على تفعيل الاستراتيجيات للهوية الثقافية للشعوب بغية تحقيق غايات التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد البنفسجي (الأرجواني)، الاقتصاد الثقافي، الاقتصاد المستدام.

تصنيفات JEL: A10، A13، D2، M14، O، P، Z1، Z13

المؤلف المرسل: فاتن باشا ، الإيميل: Faten.Bacha@univ-Biskra.dz

1. مقدمة:

إثر فشل العولمة وتداعيات ذلك على نمط الإنتاج الرأسمالي، وتجلي ذلك -فيما بعد- في أزمات اقتصادية متفاقمة (ارتفاع معدلات البطالة العالمية، تراجع بيئة العمل المناسبة لرفاهية الانسان...الخ)؛ بات واضحا أنه قد آن الأوان للخروج من أيديولوجية "الاقتصاد المعولم" والمنتجات الموحدة، والأساليب الإدارية ذات النمط المتطابق؛ فقد أدى كل ذلك إلى فقدان المنتجات لهويتها الثقافية¹، وإهدار الموارد التي توفرها المعرفة المحلية للمنظمات الاقتصادية والتي من شأنها بث صفات الابداع في هذه المنتجات والخدمات بكل أنواعها.

الأمر الذي دفع بمفكري الاقتصاد للبحث عن مصادر تدعم تنويعه وفق منظور مختلف، يوفر للأنظمة الاقتصادية المختلفة مزيدا من النمو والاستدامة؛ ومن هذه الزاوية جاء الاقتصاد البنفسجي (الأرجواني) كمدخل ديناميكي يربط بين كل من الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البرتقالي (الاجتماعي) ليجسد ما بات يعرف اليوم بـ "الاقتصاد المستدام"؛ وذلك من خلال تثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات التي يتم تقديمها من طرف المنظمات، وهو ليس المقصود منه طبعا اقتصاديات القطاع الثقافي لأن ذلك أمر مختلف عنه تماما.

بل هو تحالف جديد بين الثقافة والاقتصاد، حيث يراهن "الاقتصاد البنفسجي" على التفاعل الديناميكي بين هذين النشاطين، لأن أي اقتصاد يضم مكونات ثقافية في عملياته وإنتاجاته ووضعه، بطريقة منظمة وتغذية مرتدة حول البيئة الثقافية من خلال ترك بصماتها عليه؛ ومع احتمال إثراء التنوع الثقافي يؤكد "الاقتصاد البنفسجي" على قدرتنا على إضفاء

¹ - فقدان المنتجات للهوية الثقافية: المقصود منه هو إفقارها من محتواها الايدولوجي والثقافي الذي أنشئت فيه، وإطفاء البصمة الانسانية العاملة على تصنيعها، ضمن كافة الخطوات التي قادت إلى إخراجها في شكلها النهائي (بدءا من الفكرة ووصولاً إلى التجسيد)؛ وبالرغم من أن عولمة الإنتاج اليوم تعني تداخل البصمة الانسانية في المنتج الواحد، فإن هذا لا يدعو أبدا الى اطفاء هاته البصمة وإعدام معنى التعاون فيها، وبالمقابل إبراز الرتابة والنمطية فقط. وذلك باظهار المنتج كأنه ذو مصدر واحد، والأفدح من ذلك أن هذا المصدر الواحد -الذي يتم اظهاره- يغلب عليه النمط الآلي لا الانساني، مما يعيدنا إلى إشكالية الانسان-آلة من جديد عند محاولة إيجاد مخارج أخرى لتوسيع مفهوم التنمية المستدامة. وللتعمق أكثر في فهم مستجدات هاته الاشكالية وضرورة الاجابة عليها بما يخدم فهم أعمق لمحتوى هذا المقال نقترح أن تتم مراجعة كتب: Hello World: How to be Human in the Age of the Machine، للدكتورة Hannah Fry، الصادر بتاريخ: 23 أوت 2018.

طابع إنساني على العولمة وخلق نمو جديد على الأسس الأخلاقية والثقافية المستدامة.. (Jacinthe Gagnon, Septembre 2012, p. 04) لم تكن فيها من قبل.

وقد مهد اقتصاد الثقافة الطريق للاقتصاد البنفسجي، بمعنى أن هناك بالفعل اعتباراً حقيقياً لمساهمة الثقافة في الاقتصاد. فبالإضافة إلى أن تطوير وتطبيق أساليب قياس الفوائد الاقتصادية للفنون والثقافة كان له دوراً هاماً في إبراز أهمية هذا القطاع (Jacinthe Gagnon, Septembre 2012, p. 04)، فإن القطاع الثقافي كما هو مفهوم عادة (أي إنتاج السلع والخدمات الثقافية) هو عنصر أساسي في الاقتصاد البنفسجي، ويتعلق الأمر بمدخلات ناجمة عن 3.3 ٪ إلى 6.3 ٪ من الناتج الإجمالي المحلي في أوروبا، بما في ذلك اقتصاديات المنتجات الفاخرة والأزياء. (Diversum, 2013)

فالشركات ذات الأداء الاقتصادي العالي هي الآن تلك التي تجمع بين التكنولوجيا والثقافة، والكمال الظاهري والتجريبي من ناحية، والكمال الفني وعلم الجمال من ناحية أخرى. ويعد هذا التحالف الثقافي-الثقافي واعداً للمستقبل حيث أنه يلبي توقعات المستهلكين في تطلعاتهم المتنامية للجودة والحياة الأفضل. هذه الفرصة لا تقتصر على الاقتصاد الأخضر (بما فيه -البصمة البيئية-) فحسب، بل تقتضي أيضاً الاقتصاد البنفسجي الذي يركز على الإمكانيات الثقافية للسلع والخدمات، وبعبارة أخرى خلق وتوسيع أسواق الخبرة والتعليم والاقتصاد الثقافي.

والهدف الرئيسي الذي يجب أن يتم التركيز عليه هنا (أي في جوهر الاقتصاد البنفسجي) هو تحقيق التنوع الاقتصادي الفعال والذي يحتل فيه الاتجاه الثقافي مكانة رئيسية كمدخل استراتيجي لاستدامة اقتصاديات التنمية؛ وهو الأمر الذي تم تشجيعه في مؤتمر باريس من خلال إقامة دائرة فعالة بين "ثقافة-اقتصاد"، وذلك بوصفها أنها : "ستكون ممكنة بفضل تحالف التكنولوجيا والبيئة والثقافة". (Gilles, 2015)

❖ **مشكلة الدراسة:** تكمن في دراسة ماهية الاقتصاد البنفسجي كخيار استراتيجي فعال لتحقيق اقتصاد مستدام.

❖ **فرضية الدراسة:** تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن تفعيل الاقتصاد البنفسجي هو أحد الخيارات الاستراتيجية الناجحة للتنوع الاقتصادي والاقتصاديات المستدامة، ومن أهم مداخل تحقيق هذا المطلب هو استثمار عناصره الأساسية في إثراء مداخل الاقتصاد التقليدي.

❖ **أهمية الدراسة:** تتبع أهمية هذه الدراسة في محاولة إثراء الدراسات والبحوث التي تناولت مفهوم "الاقتصاد البنفسجي"، والتي تعدّ قليلة إلى حد كبير إن لم تكن نادرة- لا سيما في المجتمعات العربية- نظراً لحدّاثه هذه الموضوع وتشعبه، كما تتبع أهمية هذه الدراسة أيضاً في تناولها بالدراسة والبحث دور الاقتصاد البنفسجي في تعزيز الاقتصاد المستدام.

❖ **الهدف من الدراسة:** تهدف هذه الورقة البحثية من خلال محتواها الآتي إلى تبيان:

- 1- مفهوم الاقتصاد البنفسجي
- 2- عناصر ومكونات الاقتصاد البنفسجي
- 3- الاقتصاد البنفسجي كدعامة استراتيجية للاقتصاد المستدام
- 4- دور الاقتصاد البنفسجي في استغلال عناصره المتاحة من أجل تحقيق تنمية مستدامة تحفظ تجانس هوية المنظمات والمنتجات والخدمات التي تقدمها، وكذا مواكبة الاحتياجات المجتمعية المتزايدة والباحثة عن التميز والهوية الإنتاجية ذات الطبيعة المتفردة.

2. نشأة الاقتصاد البنفسجي:

ظهر هذا المصطلح لأول مرة في فرنسا في 19 ماي 2011، بمبادرة من جمعية Diversum²، في بيان نشر في Le Monde.fr، وذلك في اليوم السابق لليوم العالمي للتنوع الثقافي للحوار والتنمية.

لينعقد بعدها المنتدى الدولي الأول للاقتصاد البنفسجي (الأرجواني) والذي نظمته أيضاً جمعية Diversum، في وقت لاحق في باريس، في الفترة من 11 إلى 13 أكتوبر 2011، تحت رعاية اليونسكو (UNESCO) والبرلمان الأوروبي (The European Parliament) والمفوضية الأوروبية (The European Commission).

أما في عام 2012، اقترحت كل من جمعية Diversum ومنظمة UNESCO إنشاء مجموعة عمل أولى، تتألف من منظمات دولية، ومؤسسات اقتصادية، وحكومات محلية،

²- Diversum : <http://www.diversum.net/fr/>

ووزارات فرنسية. وكانت الأهداف الأولية لهذه الهيئة هي التوصل إلى تعريف أفضل للاقتصاد الأرجواني ووضع خريطة أولية لأنواع المهن المعنية به. (Diversum, 2013)

3. تعريف الاقتصاد البنفسجي:

يشير تعريف الاقتصاد البنفسجي (الأرجواني) إلى: "مراعاة الجوانب الثقافية في الاقتصاد؛ فهو يحدد اقتصادًا يتكيف مع التنوع البشري في إطار العولمة ويعتمد على البعد الثقافي لإعطاء قيمة للسلع والخدمات". (Diversum, 2013)

وفقًا لكل من MA و Jacinthe Gagnon فإن الاقتصاد البنفسجي يقع خارج نطاق اقتصاد الثقافة، غير أنه جاء لتعزيز البعد الثقافي ضمن الأعمال التجارية والمنتجات والخدمات التي تقدمها المنظمات، والمجتمعات التي تأتي منها والقيم التي تبني عليها مستقبلاً. (Jacinthe Gagnon, Septembre 2012, p. 04)

حيث يقدم الاقتصاد البنفسجي للمنظمات - من خلال سلعها وخدماتها أو إدارتها للموارد البشرية... وغير ذلك - دراسة أفضل للقضايا الثقافية؛ إلا أنه يواجه هذا الاقتصاد تحديين رئيسيين:

< جعل الاقتصاد متجهًا للثروة والتنوع الثقافي.

< جعل البيئة الثقافية قضية نمو اقتصادي. (Gestion-attentive, 2011)

وفي هذا السياق نجد بأنه قد بدأت محاولات عديدة لدفع الفجوة الرهيبة بين مواضيع اقتصاديات التنمية المستدامة المتنوعة، ومن ذلك محاولة الباحثة الاقتصادية التركية إيلكاركان (İpek İlkkaracan) تعريف الاقتصاد البنفسجي ولكن وفق منظور مختلف في شكله الجزئي عما تقدم، باعتبارها قد ركزت على أحد أكثر الأزمات الاقتصادية جدلاً فيما يسمى باقتصاديات التنمية المستدامة ألا وهو موضوع "أزمة الرعاية" (the care crisis)؛ حيث قدمت خلال طرحها لتصور يبحث حل هاته الأزمة تعريفاً للاقتصاد البنفسجي نراه يمثل جزءاً جوهرياً من التعريف الذي تم الاتفاق عليه فيما سبق -بأنه يمثل البعد الاقتصادي الثقافي-، إذ ترى بأن السبب الرئيسي لمنشأ الاقتصاد البنفسجي هو: "أن مسألة الاستدامة نشأت من مخاوف بشأن الأزمة البيئية ولذلك أفرح الاقتصاد الأخضر باعتباره رؤية لاقتصاد مستدام بيئياً. -إلا أنه- من المعترف به اليوم على نطاق واسع أن هناك تحدياً إضافياً للاستدامة له علاقة بعدم المساواة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. حيث يعد النوع الاجتماعي بعداً هاماً ومقاطعاً لأوجه عدم المساواة متعددة الطبقات. (وتضيف قائلة)

ومن ثم أود أن أقترح لونا آخر لربطه بمفهوم المدن المستدامة والاقتصادات المستدامة، مكملاً للأخضر: اللون البنفسجي (الأرجواني)، وهو اللون الرمزي للحركة النسائية في تركيا وفي العديد من البلدان حول العالم". (İlkkaracan, 2018, p. 01)

وعلى هذا النحو فإن إيبك إيلكاركان (İpek İlkkaracan) ترى بأن نموذج الاقتصاد البنفسجي الذي تقدمه يقوم على ثلاثة أعمدة أساسية تسمح بالدرجة الأولى بخفض عمل المرأة بدون أجر، وبالتالي تكافؤ الفرص لمشاركتها في مجال السوق، وذلك كالتالي:

1 - توفير خدمات رعاية ميسورة التكلفة ومتاحة للجميع: للأطفال والمسنين والمعوقين والمرضى؛

2 - تنظيم سوق العمل لتمكين بيئة العمل والحياة الأسرية على أساس شروط وحوافز متساوية للرجال والنساء؛

3. تشجيع خلق فرص العمل اللائق كهدف أولي لسياسات النمو الاقتصادي الكلي.

حيث تتطلب الدعامة الأولى بناء بنية تحتية لخدمات الرعاية الاجتماعية وبالتالي تخصيص الأموال العامة اللازمة؛ ويستلزم ذلك إنشاء شبكة من المؤسسات تتكون من مراكز رعاية الأطفال، وروضات الأطفال، وبرامج ما بعد الدراسة المدرسية، ومراكز الرعاية النهارية، ومنازل سكنية لكبار السن والمعوقين، وخدمات الرعاية المهنية المنزلية للمرضى والمسنين والمعوقين. وتتيح هذه البنية الأساسية لخدمات الرعاية الحد من عبء الرعاية غير المدفوعة للنساء من خلال إعادة توزيعه على العمل المدفوع الأجر عن طريق الخدمات العامة.

وتتكامل الدعامة الثانية مع الدعامة الأولى في بناء بنية تحتية شاملة للاقتصاد القائم على المساواة من خلال التدخلات التنظيمية التالية في سوق العمل:

- الحقوق القانونية والحصول على إجازة رعاية مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال وغيرها من أشكال الرعاية التابعة لها، وذلك على قدم المساواة لكل من الرجال والنساء؛
- تنظيم وخفض ساعات العمل بدوام كامل في إطار معايير العمل اللائقة التي تمكن من تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية؛

- ممارسات مرنة في مكان العمل (مثل تغيير جداول العمل، وأساليب العمل المركزة ، والعمل الجزئي من المنزل) وتوفير خيارات محسنة للموظفين للتوفيق بين متطلبات العمل المدفوعة وغير المدفوعة؛
- تنظيم سوق العمل للقضاء على الممارسات التمييزية بين الجنسين في التوظيف والترقية والدفع.

وتمكّن هذه التدخلات التنظيمية من تخفيض عبء الرعاية غير المدفوعة للنساء بتحويل جزء من العبء إلى عمل الرعاية غير المدفوعة الأجر للرجال عن طريق تحسين الحوافز والخيارات للرجال للانخراط في العمل غير المأجور، وفي الوقت نفسه تحسين الخيارات المتاحة أمام النساء للانخراط في العمل المدفوع الأجر.

وفي حين أن الركيزتين الأوليتين تعززان المشاركة الاقتصادية المتساوية للنساء والرجال على مستوى الأسرة ومكان العمل، فمن الضروري أن توفر بيئة الاقتصاد الكلي عدداً كافياً من الوظائف. لذلك فإن الركيزة الثالثة تنص على سياسة النمو الاقتصادي التي تهدف إلى توليد فرص العمل. وتجدر الإشارة إلى أن الدعامة الأولى تبين بأن الاستثمارات العامة في قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية ستؤدي إلى توفير فرص عمل كحل جزئي على الأقل؛ وستؤدي زيادة الاستثمارات العامة في قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية إلى خفض عبء الرعاية غير المدفوعة الأجر للنساء وتوليد فرص عمل جديدة في نفس الوقت. (İlkkaracan, 2018, pp. 03-04)

وفي هذا السياق، يتضح لنا أن تعريف الاقتصاد البنفسجي بين ما قدمته جمعية Diversum والباحثة إيبك إيلكاركان (İpek İlkkaracan) يمتد اتساعاً ليشمل معنى الهوية الثقافية التي تضمن تحقيق غايات التنمية لنظام اقتصادي مستدام بما فيه من المنتجات (وما يتضمنه انتاجها من آليات وعمليات) والأفراد (وما يتضمنه حالهم من: جنسهم، سنهم، خلفياتهم الاجتماعية والثقافية، صحتهم، تعليمهم...الخ)، وذلك ضمن الحدود الزمانية والمكانية القائم بها.

4. التقاطع والتكامل المعرفي للاقتصاد البنفسجي:

حتى يسهل لنا تقديم الاقتصاد البنفسجي من خلال إطار مفاهيمي سليم، وجب علينا تقديم جملة الاقتصاديات التي يتقاطع ويتكامل معها في آن واحد، وهي كالتالي:

■ **الاقتصاد الأخضر:** ويقصد به الاقتصاد: "الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الانسان والعدالة الاجتماعية مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية ونُدرة الموارد؛ ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في ابط صورة كاققتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية وفي الاقتصاد الأخضر يجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي، وحقيقة أن التنمية المستدامة تركز بالكامل على اصلاح الاقتصاد"؛ (العموري و المعايطة، 2015، الصفحات 251-252).

وبحسب ايبك إيلكاركان (İpek İlkkaracan) فإنه إذا كان الاقتصاد الأخضر: "يقرّ بأن رفاهنا يعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية للأرض، وبالتالي يجب علينا إنشاء نظام اقتصادي يحترم سلامة النظم البيئية. من ناحية أخرى، يعترف الاقتصاد البنفسجي بأننا نعتمد على رعاية العمل كعنصر لا غنى عنه في رفاهية الإنسان، وبالتالي يجب علينا إنشاء نظام اقتصادي يعترف باقتصاد الرعاية، ويمكنه من العمل بطريقة مستدامة ومساواة بين الجنسين". (İlkkaracan, 2018, pp. 03-04)

■ **الاقتصاد البرتقالي:** ويقصد به "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" ويختلف مفهومه باختلاف الدول ومع ذلك فإن هناك اتفاقا عاما على الصعيد الدولي حول بعض القيم التي تؤطر مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ويعرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بأنه: "مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي يكون الانخراط فيه حيرا؛ كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي تركز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى، على ما هو اجتماعي من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها سلعا وخدمات تركو على العنصر البشري، وتندرج في

التنمية المستدامة ومحاربة الاقصاء" (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015، صفحة 03)؛ ومن أبرز آلياته "الاستثمار المجتمعي" وهو: "عملية تقييم التبعات الاستثمارية على المجتمع والبيئة وذلك في سياق تحليلات مالية تتسم بالدقة، ويجري النظر إلى الشركات التي تلبي المعايير القائمة لمسؤولية المنظمات تجاه المجتمع كفرص استثمارية قوية تسمها المعايير الأخلاقية وتقدم الفائدة للمجتمع ككل؛ تماما مثلما تولد الأرباح إلى المستثمرين فيها؛ ويعتبر الاستثمار المسؤول مجتمعيا هذه الأيام جزءا مهما ومتاميا من المسؤولية المجتمعية للمنظمات، لا يؤثر إيجابا على المنظمات فحسب، وإنما على قطاع الاستثمار العالمي ككل". (العموري و المعايطه، 2015، صفحة 264)

■ **الاقتصاد المستديم:** لقد تمت مناقشة مفهوم التنمية المستدامة للمرة الأولى في السبعينات من القرن الماضي إثر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم في عام 1972 والذي كان أول مؤتمر تقيمه الأمم المتحدة لمناقشة قضية الاستدامة وخرج المؤتمر بعدة توصيات منها إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP³) فضلا عن تأسيس العديد من المنظمات المعنية بالحفاظ على البيئة على المستويات المحلية، ثم صدور تقرير نادي روما بعنوان "حدود النمو" في العام نفسه، وفيما ركز تقرير النادي على نضوب الموارد الطبيعية، عقد مؤتمر ستوكهولم ردا على القلق المتزايد في الدول الصناعية حيال الأضرار التي يحلقها التلوث الصناعي بالبيئة وبصحة الانسان ورفاهيته. (الجبالي، 2016، صفحة 157)

وإذا كانت الاستدامة هي: "الوفاء باحتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم" (العموري و المعايطه، 2015، صفحة 257)، فقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) التنمية المستدامة على أنها: "تنمية مواءية للناس ومواءية لفرص العمل ومواءية للطبيعة وهي تعطي أولوية للحد من الفقر والعمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي وإعادة توليد البيئة

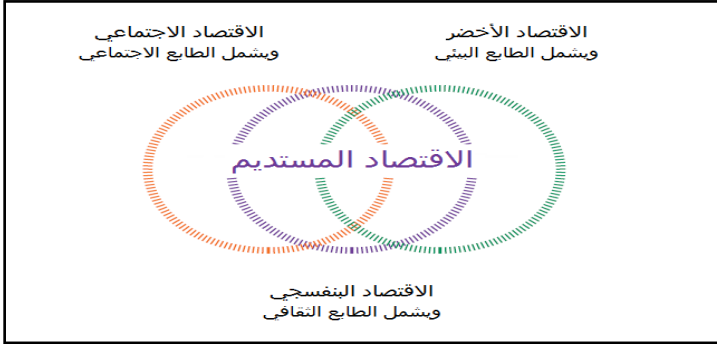
³- UNEP : UN Environment Programme.

وهي توازن بين الأعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات متنوعة وما لدى الطبيعة من قدرات هائلة". (الجبالي، 2016، الصفحات 157-158)

وعليه فإن المقصود بالاقتصاد المستديم هو ما قرّبه أحمد العوران في أنه: "الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية لتحقيق الإنتاج الأمثل مع مراعاة العمل على تحقيق عدالة التوزيع أو في الأقل تقليص الفجوة المتسعة باطراد بين الفقراء والأغنياء، من ناحية، وعدم استنزاف وهدر تلك الموارد وتدمير البيئة، ومن ثم عدم التعدي على حقوق الآخرين من الأجيال القادمة في تلك الموارد وفي النظام البيئي، من ناحية أخرى" (العوران، 2014، صفحة 106).

وفيما يلي شكل تمثيلي يبين تقاطع وتكامل الاقتصاديات الثلاث المشار إليها سابقا فيما نتج عنه ما اطلع عليه بـ "الاقتصاد المستدام":

شكل رقم (01): الاقتصاد المستديم



المصدر: موسوعة ويكيبيديا، الاقتصاد البنفسجي،

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%81%D8%B3%D8%AC%D9%8A ، 08 أوت

2017.

وعليه فالالاقتصاد المستديم لا يعني بأية حال من الأحوال استدامة الموارد الطبيعية وكفاءة تحفيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمات بمعزل عن ثقافة الأفراد والمجتمعات التي تحتوي كل ذلك، بل إن من المراقبين من اعتبروا: "أن الأزمة الاقتصادية كانت أحد أعراض التهميش الثقافي" (Gouadain, 2011). بل إنه: "قد حان الوقت للجمع بين الكفاءة

الاقتصادية والكثافة الثقافية والروابط الاجتماعية للحفاظ على كوكب الأرض". (JAY, 2016)

5. عناصر الاقتصاد البنفسجي:

إن الاقتصاد البنفسجي كمفهوم ابستمو-اقتصادي يحتوي على جملة من العناصر التي تندرج ضمن ذات السياق الذي يمثله، ومن أهم تلك العناصر ما يمكن أن نوردته ملخصاً في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): عناصر الاقتصاد البنفسجي



المصدر: من إعداد الباحثة

ومن الشكل السابق يتضح لنا بأن:

1. **إدارة التنوع:** وتعني بحسب كل من طاهر منصور ونعمة الخفاجي: "بناء ثقافة تنظيمية تسمح لجميع أعضاء التنظيم وبضمنهم النساء والأقليات في الوصول إلى أقصى استخدام ممكن لطاقتهم وقابلياتهم؛ وبذلك فإن إدارات المنظمات يمكن أن تستخدم مداخل مختلفة للتعامل مع التنوع في المنظمة هدفها النهائي هو الاستفادة من الطاقات الذهنية والمهارات الفنية لجميع العاملين من خلال مناخ يستطيع فيه الجميع أن يعطي أفضل ما عنده". (منصور و الخفاجي، 2008، صفحة 352)
2. **تمويل واستثمار التنوع:** وذلك بأن توجه الاستثمارات المالية نحو المشاريع التي تعنى بتعزيز التنوع الثقافي، كأن تقوم المنظمات على سبيل المثال بـ: "تكييف الأعمال التجارية مع الثقافات المحلية في أنشطة الاتصال الخاصة بها أو في

إعلاناتها" (Jacinthe Gagnon, Septembre 2012, p. 06). وفي الآونة الأخيرة، نشر مجلس الفنون في إنجلترا (2012) دليلاً للمنظمات الثقافية، والذي يسرد الطرق المختلفة التي تم تطويرها لقياس الفوائد الاقتصادية للثقافة، حيث تسعى بعض المنظمات إلى الحصول على معرفة أفضل بمنظمتهم وجمهورهم، بينما يريد البعض الآخر قياس تأثير نفقات أنشطة معينة أو يرغبون في توضيح قيمتها بالنسبة لمن يمولونها. اعتماداً على الغرض، يتم اقتراح إحدى الطرق المذكورة في الدليل. هذه هي حالات ملموسة تدل على قيمة وفائدة التحليلات الاقتصادية لتأثير قطاع الثقافة. (Jacinthe Gagnon, Septembre 2012, p. 04)

3. **التوظيف البنفسجي:** بداية توضح ايبك إيلكاركان (İpek İlkkaracan) بأنه: "في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية، تم توسيع رؤية الاقتصاد الأخضر لإيجاد حلول للأزمة الاقتصادية ومشكلة ارتفاع البطالة من خلال الوظائف الخضراء؛ وبشكل موازٍ، تقدم رؤية الاقتصاد البنفسجي حلاً مساوياً بين الجنسين للأزمة الاقتصادية من خلال الوظائف البنفسجية" (İlkkaracan, 2018, pp. 03-04)؛ وعليه فالمقصود بالوظائف البنفسجية هي: "المهن القائمة أو الموجودة بحكم ارتباطها بشكل مباشر بالبيئة الثقافية؛ فهذه الوظائف البنفسجية (أرجوانية) قادرة على المساهمة في ظهور اقتصاد ثقافي؛ وتشمل على سبيل المثال: المعلمين في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والباحثين والمطورين ومخططي المدن والمهن السياحية..؛ فبشكل عام، يجلب معلمي العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والباحثين التحولات المعاصرة للضوء، لا سيما إذا تعلق الأمر بـ"ظاهرة الثقافة"، ففي مجالهم يتم حث المطورين ومخططي المدن بشكل أساسي على مراعاة طموحات المجموعات البشرية المختلفة، واحترام الأشكال التي اعتادت عليها تلك الجماعات، وإعادة تفسيرها بطريقة حديثة. أما بالنسبة لأصحاب مهنة السياحة مثلاً، فقد تعلموا منذ فترة طويلة تقدير الثقافات المحلية، وخصائصها الفريدة، وهندستها، وفنون أدائها، وما إلى ذلك". (Diversum, 2013)

4. **التدريب البنفسجي:** ويقصد به التدريب القائم على التعدد الثقافي والتنوع، وهو - في رأينا - يتمثل في: "تلك البرامج التدريبية الموجهة لجعل أعضاء المنظمات أكثر تقبلاً للعمل في بيئة متعددة الثقافات ومتنوعة؛ ويمكن أن يأخذ هذا النمط من التدريب أشكالاً مختلفة مثل السماح للأفراد بالتعرف على الاختلافات والتشابه الموجود فيما بينهم والتدريب الخاص بمساعدة النساء والرجال على العمل مع بعض، أو تعليم العاملين الأجانب لغة البلد الذي يعملون فيه ومساعدتهم عن طريق كتيبات إرشادية مترجمة" (منصور و الخفاجي، 2008، الصفحات 353-354). فعملية التدريب كما يذكر عبد الكريم جميل لا يمكن أن تخلق الإنسان الواعي، المتفتح، ولكنها فرصة ذهبية تتاح للأفراد للانتقال بهم من مستواهم الحالي إلى مستوى أفضل، وترجع أهمية التدريب إلى المزايا العديد التي نحصل عليها من ورائه ويكتسب التدريب أهمية بالغة في الإدارة المعاصرة، استجابة لمتغيرات في بيئة المنظمة الداخلية والخارجية، فمع التقدم التكنولوجي ستظهر وظائف واحتياجات تدريبية جديدة، تبرز معها أهمية التدريب والتي من بينها:
- تحقيق الذات وتنمية المسار الوظيفي للموظفين الذين يمتلكون عنصر الطموح
 - التكيف مع المتغيرات التقنية في مجال الإدارة حتى تحافظ المنظمة على مستوى من الأداء يحقق رضا المستفيدين من خدماتها
 - تحقيق احتياجات المنظمة من القوى البشرية واختصار الوقت اللازم لأداء العمل بفاعلية
 - استخدام التدريب كأسلوب من أساليب التحفيز والترقية والجدارة
 - إحداث تغييرات إيجابية في سلوك الأفراد واتجاهاتهم، وإكسابهم المعرفة الجديدة، وتنمية قدراتهم وصقل مهاراتهم، والتأثير في اتجاهاتهم وتعديل أفكارهم، وتطوير العادات والأساليب التي يستخدمونها للنجاح والتفوق في العمل. (منصور و الخفاجي، 2008، الصفحات 172-713)
- وفي هذا الصدد يرى توسي وآخرون (Tosi et all, 2000) أن التنوع في قيم وثقافات عناصر العمل التي يتطلب الموقف منها العمل الجماعي أو في شكل فريق عمل هو أكثر العوامل التي يمكن أن تفسر اختلاف الجماعات والفرق

حول آلية العمل وأهدافه داخلها، كذلك يشير هيجز وبيرين (Higgs & Perrin, 2002) إلى أن فكرة التنوع يجب أن تمتد لتغطي كافة اعتبارات التنوع في أنماط الأفراد وسلوكياتهم (شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، 2006، صفحة 21)؛ وعليه فإن تحقيق الانسجام والتناغم بين هؤلاء الأفراد يعد هدفا تسعى المنظمات إلى تحقيقه، ولعل الآلية الأكثر فاعلية لذلك هو التدريب الذي لا يسعى فقط لتجويد المستوى المعرفي والمهاراتي للأفراد بل والذي يتلاءم وتنوعهم الثقافي بالغ التعقيد؛ وعليه فقد بات التدريب البنفسجي مسعى ضروري إذا ما أرادت المنظمات تحقيق غايتها التنظيمية والإدارية، وفي هذا الإطار يمكننا حصر أهم هاته الدوافع التي توجه المنظمات اليوم نحو اعتماد التدريب البنفسجي كآلية ليس لدعم التواصل فيها فقط -على وجه الخصوص- بل لتحسين مستوى الكفاءة التواصلية لأفرادها في الآتي:

- الجنس (النوع)
 - العرق والاثنية والجنسية
 - السن
 - اللغة واللهجة
 - ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- ومن الأساليب المعتمدة في التدريب البنفسجي كخيار استراتيجي لتحقيق الكفاءة التواصلية في المنظمات، أسلوب "المحاكاة الثقافية" وهو جزء من منظومة التدريب الافتراضي.
- وعموما يمكننا أن نلخص أبرز المساعي التي يحاول التدريب البنفسجي بلوغها في الآتي:
- تقوية ثقافة المنظمة
 - البحث عن آلية لتحقيق التزام المديرين بمعايير الثقافة التنظيمية السائدة
 - تحقيق التقارب الوظيفي بين العاملين، والتقليل من مستويات الاغتراب الوظيفي

- خفض الشعور بغموض الدور وعدم التأكد، وبالمقابل رفع مستوى التكيف الوظيفي
- دعم التوافق المهني للعاملين في المنظمة.

5. **البصمة الثقافية:** يستعير الاقتصاد البنفسجي من المجال البيئي مفهوم "البصمة البيئية" لتطبيقها على المجال الثقافي، إذ يشير مصطلح "البصمة الثقافية" إلى المساهمة في ثقافة الأعمال التجارية، والمجتمع، والتنظيم، والإدارة العامة؛ والفكرة وراء "البصمة البيئية" هي قياس الضغط الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة، حيث تستخدم "البصمة البيئية" للإشارة للمنطقة المنتجة بيولوجيًا المطلوبة لتلبية احتياجات السكان البشريين. وفي حين أن الهدف في الاقتصاد الأخضر هو تقليل "البصمة البيئية" للأفراد والشركات والمجتمعات ككل، فإن الهدف في الاقتصاد البنفسجي هو عكس ذلك تمامًا بالنسبة لـ "البصمة الثقافية". وبالنظر إلى أن جميع الإنتاجات البشرية لها تأثير - بصمة - على البيئة الثقافية، فإن الفكرة هي الحفاظ على زيادة تسليط الضوء على "البصمة الثقافية". ومن خلال التحكم في بصمتهم الثقافية، تسهم المنظمات في إثراء التنوع الثقافي وبالتالي تتناسب مع نموذج الاقتصاد البنفسجي (Jacinthe Gagnon, Septembre 2012, pp. 07-08)؛ وإذا كانت المنظمات بهذا الشكل فإنها تحقق مبدأ "التنوع الثقافي" (Multiculturalism) والذي يعني قابلية المنظمة احتضان التعدد واحترام التنوع في العمل؛ وهكذا فإن المنظمة التي تحترم التنوع الثقافي تجد نفسها قد طورت ما يمكن أن يسمى "المنظمة ذات الثقافات المتعددة" (Multicultural Organization). (منصور و الخفاجي، 2008، الصفحات 345-346)

لكن السؤال المطروح من قبل Jacinthe Gagnon و MA هو: "هل يمكن أن تعمل البصمة الثقافية كمؤشر على الاقتصاد البنفسجي؟ على الرغم من أننا كثيراً ما نشير إلى البصمة الإيكولوجية كمؤشر للتنمية المستدامة، إلا أن هذا هو المقياس الذي تم تنازع صحته في الأدبيات؛ ومن ثم يحق للمرء أن يشكك في قيمة البصمة الثقافية لتقييم الاقتصاد الأرجواني. ومع ذلك، فإن هذا النهج - قد بات - يستحق اهتماماً أكبر". (Jacinthe Gagnon, Septembre 2012, pp. 07-08)

6. الاقتصاد البنفسجي كخيار استراتيجي لتحقيق الاقتصاد المستدام

لطالما تمت المناداة بعدة بدائل استراتيجية لتنويع اقتصادي يحقق غايات الاقتصاد المستدام بمختلف أطيافه: محلي، إقليمي، وحتى دولي؛ غير أن هاته البدائل كانت بدائل تحكمها صفتي: **الإلغاء والتعويض**، مما جعل نهج التنويع الاقتصادي مليء بالعراقيل والصعوبات بما في ذلك العوائق: المادية، البشرية، الاجتماعية... وغيرها.

غير أن خيار الاقتصاد البنفسجي اليوم يتيح صفتين لم تكونا واردتين بهذه القوة من قبل وهما صفتي: **التكامل والتغيير البشري المستدام**؛ وذلك من خلال التركيز على البعد الثقافي للمنتجات، المنظمات، بل والمجتمع الذي تتبع منه حركة العجلة الاقتصادية كافة.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة بأنه لطالما تم قياس علاقة الثقافة بالاقتصاد بمساهمة الفنون والفنانين والصناعات الثقافية في الناتج المحلي الإجمالي للدولة. لكن هل يمكن أن تكون الثقافة رافعة اقتصادية من شأنها إحياء نمو العديد من الدول؟ ويعتبر الاقتصاد البنفسجي (الأرجواني) نموذجًا تم تطويره في أوروبا، استنادًا إلى فرضية أنه يمكن استخدام الثقافة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة. (L'art comme levier de l'économie mauve/économique. L)

وعليه فقد وضعت تدابير مختلفة لتعزيز انتعاش الاقتصاد، إلا أنها تعتمد بشكل كبير على الأعمال التجارية؛ هذا الانتعاش الصعب يشجع على البحث عن نماذج اقتصادية جديدة. ووفقا لأنصار الاقتصاد البنفسجي، فإن الثقافة تخلق "القيمة" وذلك ردًا على "توحيد" المنتجات، حيث أن الرهان على هوية مختلفة مكسبه مؤكد، وذلك من خلال المنتجات والخدمات المقدمة؛ وقد تم التعبير عن اختيار لون البنفسجي لهذا النموذج الاقتصادي، لأنه يرتبط بالابتكار، والخيال. (Jacinthe Gagnon, Septembre 2012, p. 08)

ومنه يمكن اعتبار الاقتصاد البنفسجي خيارا استراتيجيا بالغ الأهمية لتحقيق اقتصاد مستدام فعال لعدة أسباب منها:

- **النمو الثقافي المضاعف:** فوسائل التكنولوجيا وتقنيات التواصل الاجتماعي والأنماط العالمية للمنظمات العابرة للقارات.. لم تخلق ثقافة ناجمة عن تزواج ثقافات أفراد مختلفين؛ بل ساهمت في ظهور ثقافات موازية للثقافات الأولى؛ ومثال ذلك: أن منظمة أوروبية في بيئة أفريقية لم تسهم في وجود ثقافة وليدة عن هذا التزاوج بين المنظمة

والمجتمع الذي تتواجد فيه.. ولكن ساهمت في آن واحد في تقديم الثقافة الافريقية للاروپية والثقافة الأوروبية للافريقية وثالثا ظهور ثقافة آفروأوروبية.. هذا المزيج الثلاثي بوصفه المحدد لهو أبلغ توضيحا لأن الثقافات الوليدة تأتي مصاحبة للثقافات التي ساهمت في ظهورها ولا تلغيها؛ وهو ما يوضح مفهوم النمو الثقافي المضاعف؛ والذي سيعمل بطبيعة الحال في إثراء التنوع الثقافي للمنظمات ومنتجاتها.

- **وفرة التنوع الثقافي:** ما ينعكس إيجابا على استمرار خلق ميزة تنافسية رابحة، تحتوي صفتين أساسيتين هما التعقيد والعمق لمنتجات المنظمات التي تعزز ثقافة التنوع. ولما كان النقص الثقافي قد أشير إليه أولاً كسبب للأزمات التي نشهدها، فقد أشار المشاركون في منتدى الأفريقي للاقتصاد البنفسجي الذي انعقد في المغرب بين 4 و5 نوفمبر حول موضوع "التحديات المناخية والاستجابات الثقافية" 2016، إلى: "دور التعليم والتدريب مدى الحياة لإيقاظ الضمائر والشعور بالمسؤولية؛ كما شددت سلسلة الموضوعات التي نوقشت على أهمية الاستراتيجيات الاقتصادية التي تتمج الديناميكيات الثقافية. حيث تأخذ هذه الاستراتيجيات بعين الاعتبار التنوع البشري. إنهم يوحون ويشجعون الدعم العام عن طريق توليد الثقة. يتركون الكثير من المجال لغير المادية، مع إمكانات غير محدودة عمليا، في جميع قطاعات النشاط". (JAY, 2016)

7. خاتمة:

ختاما نخلص بأن البحث العلمي مازال جاريا حول إيجاد الخيارات الأكثر نجاعة لتحقيق اقتصاد مستدام فعال؛ الأمر الذي يقود بالتأكد للبحث بالموازاة عن خيارات اقتصادية استراتيجية عن تنمية مستدامة أكثر نجاعة أيضا، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن تناول هاته المواضيع بشكل شمولي مازال غير واضح للكثيرين، مما يجعل النظرة من الوهلة الأولى لموضوع مثل الاقتصاد البنفسجي بأنه خيار استراتيجي فعال لتحقيق التنوع الاقتصادي أمرا صعبا وبالغ التعقيد من جهة، بل وقد يظهر بعيداً عن الاستيعاب والمجاراة من جهة ثانية. إلا أن استشراف مثل هاته الرهانات الاقتصادية ودراسة جدواها هو ما يجعلها جديرة بالبحث والتمحيص، وخاصة أن نموذجا مثل الاقتصاد البنفسجي وما يحمله من تطوير وإثراء للبيئة الثقافية يمكنه من تلبية حاجة المنظمات للابتكار والتميز عن منافسيها من ناحية، والتوفيق بين الثقافة والتنمية الاقتصادية المستدامة من ناحية أخرى.. مما يفتح باباً واسعاً أمام خلق فرص متنوعة لكل من المنظمات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص.

8. قائمة المراجع:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2015). الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : رافعة لنمو مُدمج : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. المملكة المغربية: اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية.
- حمزة الجبالي. (2016). التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة. دار الأسرة للإعلام ودار الثقافية للنشر.
- شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة. (29 نوفمبر، 2006). تحديات عولمة الإدارة والوظائف ومتطلبات النجاح. تم الاسترداد من UNPAN: <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024877.pdf>
- صالح العموري، و رولا المعاينة. (2015). المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء): الموجة الرابعة للإدارة. الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- طاهر محسن منصور، و نعمة عباس الخفاجي. (2008). قراءات في الفكر الإداري المعاصر. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- Diversum. (2013 , June 11). THE PURPLE ECONOMY: AN OBJECTIVE, AN OPPORTUNITY. Paris, France. Retrieved from <http://www.diversum.net/fichiers/File/The%20purple%20economy,%20an%20objective,%20an%20opportunity.pdf>
- Gestion-attentive. (2011 , 07 ,07). *l'économie mauve*. Retrieved from <https://www.gestion-attentive.com/?q=node/318>
- Gilles, h. (2015, 07, 20). *L'ÉCONOMIE MAUVE*. Retrieved 07 20, 2015, from blogavocat: https://blogavocat.fr/space/gilles.huvelin/content/1%C3%A9conomie-mauve_
- Gouadain, J. (2011, octobre 17). *PREMIER FORUM INTERNATIONAL DE L'ÉCONOMIE MAUVE*. Retrieved from <http://www.mondedesgrandesecoles.fr/premier-forum-international-de-leconomie-mauve/>
- İlkkaracan, İ. (2018, March). Purple Economy : A Strategy for Women's Equal Economic Participation towards Sustainable Cities. Turkish.

- Jacinthe Gagnon, M. (Septembre 2012). *L'économie mauve : économie, développement durable et diversité culturelle*. Québec, Canada: Copyright ENAP.
- JAY, V. (2016, novembre 08). *COP22 - L'économie mauve, coeur d'une croissance harmonieuse et de long terme*. Retrieved from mediaterrre.org:
<https://www.mediatorre.org/actu,20161109170232,1.html>